



المجلس القومي للمرأة

المرأة الريفية في مصر

احتفالية اليوم العالمي للمرأة الريفية

الطبعة الأولى

٢٠١٣



١٥ ش محمد حافظ متفرع من شارع الثورة - المهندسين - الجيزة.

ت: ٣٧٦٠٣٥٢٩-٣٧٦٠٣٥٨١

ف: ٣٧٦٠٣٥٠٨

E-mail: ncw@ncwegypt.com

Website: www.ncwegypt.com

عنوان الكتيب:

المرأة الريفية في مصر

احتفالية اليوم العالمي للمرأة الريفية

لوحة الغلاف: عمل فني من أعمال الفنان بيكار

الطبعة الأولى: ٢٠١٣

المحتويات

- رسالة إلى القارئ ٥
- مقدمة ٦
- الفصل الأول : واقع المرأة الريفية... حقائق وأرقام ٩
- الفصل الثاني : المرأة الريفية... بين دورها ومشكلاتها واحتياجاتها ١٥
- الفصل الثالث : دور المجلس القومي للمرأة في دعم وتنمية قدرات المرأة الريفية ٢١
- التوصيات ٢٦
- الخاتمة ٢٧

رسالة إلى القارئ

استجابةً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار يوم الخامس عشر من أكتوبر يوماً عالمياً للمرأة الريفية... وفي إطار البرنامج الثقافي لمكتبة المجلس القومي للمرأة... نظّم المجلس احتفاليةً بهذه المناسبة، لاستعراض أهم المشكلات التي تواجه المرأة الريفية في مصر.

ولما كانت خطة المجلس تعتمد أساساً على النهوض بالمرأة المصرية ودعم قدراتها في المجالات المختلفة، فإن المرأة الريفية تُشكل قوةً منتجةً فعلياً داخل المجتمع، بالإضافة إلى أنها تشكل ثروةً بشريةً ضروريةً لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ومن ثم كانت رؤية المجلس لتكليف الأستاذ الدكتور / محمد سيد أحمد بالتنسيق مع المختصين بالمجلس، لدراسة واقع المرأة الريفية من خلال الحقائق والأرقام التي توضح مدى تدهور حالتها الاقتصادية للتعرف على احتياجاتها، ودعمها وتنميتها، بتوفير مشروعات اقتصادية، تنعكس بشكلٍ كبير على حياة أسرتها.

السفيرة / مرفت تلاوي

رئيس المجلس القومي للمرأة

مقدمة

لقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم (١٣٦/٦٢) لعام ٢٠٠٧ يوم الخامس عشر من أكتوبر يوماً عالمياً للمرأة الريفية، وذلك تسليماً منها بما تظطلع به النساء الريفيات.

واستجابةً لهذا القرار قام المجلس القومي للمرأة، وبمبادرة من السفيرة / مرفت تلاوي رئيس المجلس، بالاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية هذا العام، في إطار البرنامج الثقافي لمكتبة المجلس بالتعاون مع مكتبة القاهرة الكبرى بالزمالك، لعقد ندوة لمناقشة المشكلات التي تواجه المرأة الريفية في مصر.

والمرأة الريفية احتلت هذا العام مساحةً كبيرةً من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كانت المحور الرئيسي لاجتماعاتها خلال دور انعقادها، ويرجع ذلك إلى :

- ١- أن المرأة الريفية تمثل غالبية النساء في الدول النامية.
- ٢- أنه على الرغم من أنها تمثل قوة عمل هامة في المجتمع، إلا أن حقوقها مهضومة وغير معترفٍ بها ٠٠٠ مثال ذلك :
- أن المرأة الريفية تعمل أكثر من ستة عشر ساعة يومياً، ما بين الحقل والمنزل دون أجر.
- وتساعد أسرتها بكل حب وإخلاص وبكل ما أوتيت من قوة.
- المرأة الريفية تطعم المجتمع رغم جوعها، وهي طاقة منتجة يجب استثمارها بشكل حقيقي ودعمها وتمكينها من حقوقها الإنسانية باعتبارها شريكاً

في عملية التنمية، ولا يمكن تعطيل قدراتها في مجتمع يسعى لبناء القدرات البشرية والتقدم للحاق بركب النهضة في البلدان الأكثر تقدماً.

- لذا فإن محور معالجة احتياجات المرأة الريفية، يعتبر من المحاور الهامة عند رسم الخطط المستقبلية أو وضع البرامج الاقتصادية في الدولة.

ومن هذا المنطلق تناولت الندوة مجموعة من المحاور الرئيسية، ودار النقاش حولها وقد تمثلت في :

- ١- واقع المرأة الريفية في مصر من خلال الإحصاءات والأرقام.
- ٢- دورها ومشكلاتها واحتياجاتها الأساسية.
- ٣- دور المجلس في دعم وتنمية قدرات المرأة الريفية في مصر، خاصة وأن المرأة الريفية في مصر تُشكل قوةً منتجةً فعلياً داخل المجتمع، وتشكل ثروةً بشريةً ضروريةً لبناء مستقبل أفضلٍ للأجيال القادمة.

الفصل الأول

واقع المرأة الريفية حقائق وأرقام



في بداية الندوة تقدمت السفيرة / مرفت تلاوي رئيس المجلس بصورة حية لواقع المرأة الريفية المصرية بالأرقام، لتوضيح مدى تدهور أحوالها الاقتصادية وتدني مستويات تعليمها وفي هذا الإطار ذكرت ما يلي :

- ١- ٦٠٪ من الفقراء في مصر يعيشون في المناطق الريفية وتمثل المرأة نصفهم.
- ٢- ٣,٤ مليون امرأة هي قوة عمل النساء في الريف المصري في عام ٢٠١٠.
- ٣- ٤٢,٨٪ من النساء في مصر يعملن في القطاع الزراعي.
- ٤- ٦٢,٦٪ من النساء في الريف المصري يعملن في العمل الأسري غير مدفوع الأجر.
- ٥- ٢٢٪ من الفتيات في المناطق الريفية في العالم، يلتحقن بالمدارس الابتدائية مقابل ٧٢٪ في الحضر.
- ٦- ٣٧٪ من النساء الريفيات في العالم لا يستمرن في التعليم أكثر من ٥ سنوات.

ويؤكد هذا الطرح ويدعمه التقارير والإحصاءات ذات العلاقة والتي تشير إلى ما يلي:

- ١- نسبة النساء رؤساء الأسر الأميين لإجمالي رؤساء الأسر من النساء ٨١,٦٪ في الريف مقابل ٥٧,٦٪ في الحضر وفقاً لتعداد ٢٠٠٦.
- ٢- أغلبية النساء رؤساء الأسر الأميات في محافظات الصعيد الريفية "الأقصر – سوهاج – المنيا – أسيوط – قنا".
- ٣- تمثل الأجور ٣١٪ من دخل الأسر التي تعولها النساء.
- ٤- تمثل الأجور ٢٢٪ من دخل الأسر، التي تعولها النساء في الريف ويأتي الدخل من الأنشطة الزراعية.
- ٥- بلغ عدد الأسر التي تعيلها امرأة ٥ ملايين أسرة.
- ٦- تتراوح نسب هذه الأسر بين ١٩ – ٢٥٪ من إجمالي عدد الأسر والذي يبلغ ١٧,٢ مليون أسرة.

- ٧- متوسط حجم الأسرة التي تعولها النساء ٤, ٥ فرداً.
 ٨- تزداد معدلات الفقر بصورة كبيرة في الوجه القبلي والمناطق الريفية عن باقي الجمهورية.

ويقدم بحث القوى العاملة الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠٩ صورةً قاتمةً لوضع المرأة الريفية فيما يتعلق بالبطالة حيث أوضح ما يلي :

- ١- أن نسبة المرأة الريفية العاطلة عن العمل تصل إلى ١٧,٨٪ من إجمالي النساء الريفيات.
 ٢- تشكل نسبة بطالة المرأة الريفية في ريف الوجه البحري ١٩,٦٪ من إجمالي النساء.
 ٣- تشكل نسبة بطالة المرأة الريفية في ريف الوجه القبلي ١٤,٥٪ من إجمالي النساء.
 ٤- تشكل نسبة بطالة المرأة الريفية في ريف المحافظات الحدودية ٢٧٪ من إجمالي النساء.
 ٥- ارتفاع نسبة بطالة المرأة الريفية مقارنةً بالرجل ١٧,٨٪ مقابل ٣,٤٪ من الذكور على مستوى الريف المصري بأكمله.
 ٦- تأتي بطالة المرأة الريفية في ريف المحافظات الحدودية الأعلى بين نظيراتها على الإطلاق.
 ٧- على الرغم من ارتفاع نسبة البطالة بين المرأة الريفية ١٧,٨٪، إلا أنها تقل كثيراً عن نظيرتها الحضرية والتي تشكل ٢٩,٢٪ من إجمالي النساء في الحضر.

وتشير مسح العمالة بالعينة لعام ٢٠٠١ والتي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن وضعية المرأة الريفية في مجال العمل متدنية للغاية حيث أوضح ما يلي :

- ١- تشكل نسبة النساء العاملات بأجر في ريف الوجه البحري ١٩٪ مقابل ٨١٪ للرجال.
- ٢- تشكل نسبة النساء العاملات بأجر في ريف الوجه القبلي ١٤٪ مقابل ٨٦٪ للرجال.
- ٣- تشكل نسبة النساء اللاتي يعملن لحسابهن ولا يستخدمن أحداً في ريف الوجه البحري ٢٨٪ مقابل ٧٢٪ للرجال.
- ٤- تشكل نسبة النساء اللاتي يعملن لحسابهن ولا يستخدمن أحداً في ريف الوجه القبلي ١٧٪ مقابل ٨٣٪ للرجال.
- ٥- تشكل نسبة النساء صاحبات العمل ويستخدمن عمالاً في ريف الوجه البحري ٤٪ مقابل ٩٦٪ للرجال.
- ٦- تشكل نسبة النساء صاحبات العمل ويستخدمن عمالاً في ريف الوجه القبلي ٥٪ مقابل ٩٥٪ للرجال.
- ٧- تشكل نسبة النساء اللاتي يعملن لدى الأسرة بدون أجر في ريف الوجه البحري ٣٤٪ مقابل ٦٦٪ للرجال.
- ٨- تشكل نسبة النساء اللاتي يعملن لدى الأسرة بدون أجر في ريف الوجه القبلي ٣٢٪ مقابل ٦٨٪ للرجال.

- وتكشف هذه النسب تدني نصيب المرأة النسبي في فئة أصحاب الأعمال.
- وارتفاع نصيب المرأة النسبي في فئة العمل بدون أجر في كافة الأنشطة الاقتصادية.

يتضح من العرض السابق ونؤكد على أن واقع المرأة الريفية المصرية، واقعاً يعاني من مشكلاتٍ حقيقيةٍ سواءً على المستوى التعليمي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، هذا إلى جانب الاستغلال والقهر والظلم الواقع عليها، بفعل العادات والتقاليد الموروثة فهي تعمل لساعاتٍ طويلةٍ داخل المنزل وخارجه دون أن تحصل على حقوقها المادية حتى على التقدير المعنوي سواءً من الأسرة أو من المجتمع، وهذه الصورة التي رسمتها الأرقام هي ما دفعت الجمعية العامة للأمم المتحدة للاهتمام بها ومحاولة تحسين أوضاعها، وبالتالي جاءت استجابة المجلس القومي للمرأة في يوم احتفالها ليؤكد على استمرار دعمه لها، خاصةً بعد ثورة ٢٥ يناير التي تمهد لإعادة تشكيل السياسات العامة للدولة، وبالتالي لا بد أن تكون قضايا المرأة عامّةً والمرأة الريفية خاصةً في مقدمة القضايا التي يجب أن تلتفت إليها الدولة في إطار رسم الإستراتيجيات العامة الجديدة.

الفصل الثاني

المرأة الريفية بين أدوارها ومشكلاتها واحتياجاتها



لقد قدمت لنا الإحصاءات والأرقام صورةً مجردةً لواقع المرأة الريفية ومعاناتها، ويمكن أن تكتمل الصورة من خلال التحليلات الكيفية والتي ترصد الأدوار والمشكلات والاحتياجات، وبذلك تتعمق معارفنا أكثر بواقع المرأة الريفية.

أولاً : ممارسة المرأة لدورها

وفي هذا الإطار أكد الدكتور / محمد الأنصاري نائب الممثل القطري لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) "أن المرأة تقوم بدورٍ محوري في الريف المصري، فهي مسئولةٌ بشكلٍ كبير عن إطعام الأفواه الجائعة والأطفال فضلاً عن إطعام أنفسهن، فالمرأة نشأت على جمع وإعداد الوجبات العائلية وجلب المياه للمنازل، وعندما يحصل الفقراء في الريف على ما يكفي من الطعام يكون ذلك في أغلب الأحيان وإلى حدٍ كبير، من خلال جهود ومهارات ومعارف الأمهات والزوجات والحالات والعمات والبنات، على الرغم من كون هؤلاء النساء هن الأقل في الوصول، والمشاركة في التدريب والموارد المالية والقروض".

وأشار الدكتور / إبراهيم ربحان رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية إلى أننا لا يجب أن نغفل دور المرأة الريفية ولا بد أن نتذكر أنها :

- ١- العنصر الرئيسي في التنمية الزراعية.
 - ٢- صمام الأمن الغذائي في معظم الأسر في الدول النامية.
 - ٣- العنصر الأساسي في تنمية اقتصاديات الأسر.
 - ٤- تعاني في المنزل والمزرعة على مستوى الدول النامية.
 - ٥- تعاني كغيرها من النساء بصورة متعددة من أشكال التمييز.
- ولهذا تنادي كافة المواثيق الدولية بالحفاظ على كرامتها وإنسانيتها.

ثانياً : مشاكل المرأة

وفيما يتعلق بأهم مشكلات المرأة الريفية، أشارت السفيرة رئيس المجلس إلى ما يلي :

١ . الأمية :

تتراوح نسبة الأمية بين النساء الريفيات في مصر بين ٦٣٪ إلى ٨٠٪. ومن أهم عوامل انتشار الأمية ما يلي :

- الحالة الاقتصادية المتدنية للأسرة الريفية.
- الموروثات الثقافية التي تقف حائلاً دون تعليم الفتاة.

٢ . الصحة :

تتدنى الخدمات الصحية للمرأة في الريف، وهو ما أدى إلى تدهور عام في صحة المرأة على النحو التالي :

- تفشي الأمراض وتحويلها من أمراضٍ عارضةٍ إلى أمراضٍ مزمنة.
- ارتفاع معدلات الوفيات خاصةً بين الرضع والأمهات.
- معظم محافظات الصعيد تفتقر لوجود مستشفيات مؤهلة، لاستقبال وتقديم خدمات لرعاية مريضات سرطان الثدي وسرطان الرحم.

٣ . الفقر :

ارتفعت نسبة الفقر إلى ٤٣,٧٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وأغلب الفقراء من النساء.

٤ . العادات والتقاليد والموروثات الثقافية المناهضة للمرأة والتي تتمثل في :

- الزواج المبكر.
- الختان.

- حرمان المرأة من حقها في الميراث.
 - حرمان البنات من التعليم وإعطاء الأولوية للذكور.
- ويسعى المجلس القومي للمرأة إلى تغيير تلك الموروثات البالية، التي تحول دون تقدم المرأة وحرمانها من حقوقها المشروعة.

٥. تدني خدمات البنية الأساسية :

وهي ما تتضرر منها النساء بشكل أكبر، فهي المسؤولة عن إحضار المياه وتنظيف المنزل في ظل غياب الصرف الصحي والكهرباء.

ثالثاً : احتياجات المرأة

ومن خلال المناقشات داخل الندوة تبلورت عدة محاور، تشكل بعض احتياجات المرأة الريفية على النحو التالي :

- ١- احتياجات تعليمية، وتثقيفية، وتأهيلية (مواصلة الدراسة – مراكز محو أمية – دعم مادي للأسر الفقيرة لتعليم بناتها).
- ٢- احتياجات ترتبط بالصحة العامة، خاصةً الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة (إرشاد وتثقيف صحي – توفير وسائل تنظيم الأسرة).
- ٣- احتياجات اقتصادية (الإقراض – فرص العمل – تحسين دخل الأسرة).
- ٤- احتياجات مؤسسية (دعم القطاعات البحثية والتعاونية والزراعية).
- ٥- احتياجات المساندة القانونية والسياسية.
- ٦- دعم المجتمع لحقوق المرأة.

ومن هنا يجب أن نشير إلى أنه عندما نعمل على تنمية الرجل، فإننا نعمل على تنمية ٥٠٪ فقط من المجتمع بينما إذا وجهت البرامج إلى تنمية المرأة، فإننا نعمل بذلك على تنمية المجتمع ككل.

وفي إطار مناقشة كيفية تلبية احتياجات المرأة الريفية، أشار الدكتور / إبراهيم ريجان إلى أنه تبذل حالياً العديد من الجهود في مجال تنمية القرية والريف، وهي جهودٌ شاملةٌ لجميع نواحي الحياة والبنية الأساسية، مما سينعكس مستقبلاً على معيشة المرأة الريفية وأسرتها، مشيراً إلى دراسة أجريت في الفترة الماضية في إحدى دول أمريكا اللاتينية وناقشت :

- ١- إذا كان الدخل المكتسب بمعرفة المرأة أفيد للأسرة، من الدخل المكتسب بمعرفة الرجل أم لا ؟
- ٢- وكشفت نتائج الدراسة عن أن الدخل المكتسب بمعرفة المرأة، ذو تأثيرٍ جوهريٍّ على حياة الأسرة، وله نفعٌ أكيدٌ - وبخاصةٍ على الأسرة الريفية - على الرغم من قلة ما يوجه إلى احتياجات الأبناء والحياة اليومية للأسرة.
- ٣- وأن الدخل المكتسب بمعرفة الرجل ذو قيمةٍ ماديةٍ أعلى، ويحصل على فتراتٍ زمنيةٍ أطول، وغالباً ما يوجه لشراء أرض أو عقار أو للزواج من امرأةٍ أخرى.

الخلاصة

أكد الحضور على :

- ١- أهمية السعي لتنمية المرأة الريفية ودعمها من خلال توفير مشروعاتٍ اقتصاديةٍ، مؤكدةً للدخل، مما ينعكس بشكلٍ كبيرٍ على حياة الأسرة.
- ٢- أن المرأة الريفية تقوم بدورٍ محوريٍّ في زراعة الأرض ورعاية الأسرة، وفي نفس الوقت تعاني من مشكلاتٍ عدةٍ على المستوى التعليمي والصحي والعادات والتقاليد السلبية وعدم توافر الخدمات الأساسية.
- ٣- معاناة المرأة من العنف المُمارَس ضدها بأشكاله المختلفة والاستغلال والتمييز.

الفصل الثالث

دور المجلس القومي للمرأة
في دعم وتنمية قدرات
المرأة الريفية



لقد أكدت السفيرة / مرفت تلاوي رئيس المجلس أثناء كلمتها في الندوة، أن المجلس القومي للمرأة منذ إنشائه يسعى لخدمة ومساعدة المرأة الريفية عن طريق العديد من المشروعات، التي تهدف إلى تنمية قدراتها للمساهمة في التغلب على مشكلاتها التي يفرضها عليها المجتمع الذكوري بعاداته وتقاليده الموروثة، والتي تستغل المرأة جسدياً واقتصادياً واجتماعياً وفي إطار استعراض جهود المجلس في دعم مشروعات المرأة الريفية، أشارت إلى المشروعات التالية :

١. برنامج استخراج بطاقات الرقم القومي :

- تم استخراج ما يقرب من ٢,٧٠٠,٠٠٠ بطاقة رقم قومي حتى ٣١ يناير ٢٠١٢.
- وهو ما يؤهل السيدات للحصول على القروض أو التأمين الاجتماعي عليها، واستخدام الخدمات الصحية.

٢. مشروع المرأة المعيلة :

- نفذ المشروع في ٧٣ قرية على مستوى ٢١ محافظةً منهم (٤٦ قرية في الوجه القبلي و ١٠ قرى في الوجه البحري، و ١٤ قرية في المحافظات الحدودية، و ٢ قرية في المحافظات الحضرية).
- وقد قام الأستاذ / عوض بدوي سكرتير عام جمعية أم القرى للخدمات الإنسانية والتنمية الاجتماعية بمحافظة البحيرة، بعرض لمشروع المرأة المعيلة التابع للمجلس القومي للمرأة، والمنفذ في قرية سيرة مركز كفر الدوار بمحافظة البحيرة والذي أوضح الآتي :

- إن الفئات المستهدفة للمشروع هي المرأة الريفية.
- يهدف المشروع إلى تحسين نوعية الحياة للمرأة الريفية.
- قيمة التمويل : مليون و ٨٠٠ ألف جنيهاً.
- شركاء التمويل (المجلس القومي للمرأة - الصندوق الاجتماعي للتنمية - وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية - ميزانية جمعية أم القرى بمحافظة البحيرة).

• وأضاف أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لم يستمر في المشروع واسترد أمواله من الجمعية لأنها كانت قرضاً، بعكس المجلس القومي للمرأة الذي كانت أمواله منحةً لا تسترد بقيمة ١٨٠ ألف جنيه، ومازال المشروع مستمراً حيث يقوم بتطبيق البرامج التالية:

- برنامج ثقافي لتوعية المرأة الريفية.
- برنامج للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.
- برنامج دعم خدمات الصحة الإنجابية لتحسين الحالة الصحية للمرأة الريفية.
- برنامج الرعاية الاجتماعية ودعم المشاركة المجتمعية السياسية للمرأة الريفية.
- برنامج تنمية المرأة الريفية وتنشيط عضويتها في الجمعيات الأهلية والمجالس المحلية.

٣. مشروع المنح الصغيرة :

- نفذ المشروع في محافظات (الفيوم - الجيزة - المنيا - القليوبية) وذلك من خلال ٦ جمعيات أهلية ولعدد ١٠ قرى.
- تمنح القروض للجمعيات الأهلية، لتقوم بدورها بتوزيعها على السيدات في الريف.

٤. مشروع محو الأمية :

- تم تنفيذ تجربة استطلاعية في ٣ قرى بمحافظة الفيوم (دمشقين - الروبيان - عزبة عبد العظيم).
- تم فتح ٨٤ فصلاً حضر فيه نحو ١٥٠٠ دارساً منهم ١٠٠٠ دارسة.
- تم تسليم شهادات محو الأمية لعدد ١١٢٠ دارساً منهم ٧٥٠ دارسة.
- تم إعداد قاعدة بيانات بأسماء الأميين وتوزيعهم السنوي والعمرى، والمتسربين من التعليم وأسماء السيدات المعيلات بمحافظة الفيوم لحوالي ٣٥٠ ألف أسرة.

٥. مشروع التنمية متعدد الأهداف بمحافظة المنيا :

• خدم المشروع قرى محافظة المنيا، من أجل دعم المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من خلال العمل على إنشاء قرى نموذجية مثل "قرية أبو عزيز في المنيا" وهي القرية التي كانت هناك محاولات لإرسال قوافل طبية بها لإجراء عمليات ختان الفتيات، لذا فقط حرص المجلس على مساعدة تلك القرية وتحسين أوضاعها، خاصةً أن سكان القرية ساعدوا المجلس على وقف الحملات التي كانت تهدف إلى ختان الفتيات بالقرية والتصدي لها.

٦. مشروع القرية النموذجية في محافظة قنا :

• تم تطبيقه على قرية حاجر الدهسة.
 • تمت المساعدة في إدخال مياه وكهرباء وغاز.
 • يسعى المجلس إلى إدخال الإنارة بالطاقة الشمسية للقرية.
 • استخدام الغاز الحيوي Bio Gas المستخرج من روث الحيوانات، مما قد يساهم في حلول لمشكلة أنابيب البوتاجاز.
 • إنشاء مجمع خدمات متكاملة في هذه القرية.
 • تم تنفيذ هذه الأفكار من قبل في اليمن من خلال منظمة الأمم المتحدة، ونأمل في تطبيقها في مصر.

٧. برنامج المرأة الريفية :

• عقد دورات تدريبية لكل من (الرائدات الريفيات — مجالس الجمعيات الأهلية — جمعيات تنمية المجتمع المحلي).
 • دورة تدريبية على مستوى جميع محافظات الجمهورية، من أجل طرح المشكلات التي تواجه المرأة الريفية.

٨. مشروع تنمية مهارات المرأة :

• تقديم كافة الاستشارات والاستفسارات، لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.

- المساعدة في تسويق المنتجات محلياً ودولياً.
- طرح مشروعات بديلة وأفكار جديدة.
- تم إعداد ما يقرب من ١٥٠ دراسة جدوى، خاصة بالمشروعات المتاحة بالمحافظات المختلفة.
- تم افتتاح مركزاً لتدريب السيدات على كيفية البدء في مشروع صغير، بمقار فروع المجلس ببعض المحافظات وجاري استكمال باقي المراكز.

٩. دعم دور النساء كحافظات ومشتغلات بالحرف التراثية :

- تم تدريب عدد ٨٠٠ فتاة بواقع ٢٠٠ فتاة في كل من محافظات (أسيوط – سوهاج – شمال سيناء – مرسى مطروح).
- مثال ذلك : "التدريب على غرزة التللي في كل من محافظتي سوهاج وأسيوط، والست غرز التقليدية المميزة للتطريز بواحة سيوه، والقنطرة السيناوية في شمال سيناء، كما تم تدريب عدد ١٦ متدرباً لكل محافظة".

١٠. دور المجلس في تمكين المرأة تشريعياً :

- سوف تستفيد المرأة الريفية من دور المجلس القومي للمرأة، في تعديل بعض القوانين غير المنصفة للمرأة مثل :
- قانون أبناء المرأة المصرية المتزوجة من غير المصري.
- قوانين الأحوال الشخصية.
- قانون الضرائب.
- معاش المرأة.

يتضح من العرض السابق دور المجلس القومي للمرأة في دعم قضايا المرأة الريفية وتنمية قدراتها، وذلك جهد هام قد يساعد المرأة الريفية في التغلب على بعض مشكلاتها، لكن هذا لا يمكن أن يؤتي ثماره إلا إذا تضافرت فيه جميع جهود الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لكي تتمكن من النهوض بأوضاع المرأة الريفية المتدنية على كافة مستوياتها كما سبق وأن أشرنا.

التوصيات

أسفرت الندوة عن التوصيات التالية :

١. الاهتمام بالتعاون مع المؤسسات البحثية، لعمل عدة دراسات حول واقع المرأة المصرية في المرحلة القائمة، لأن المجتمع يعيد صياغة مصر حالياً في مختلف المجالات... لا بد أن نعلم أن المرأة المصرية هي المنتجة الحقيقية في المجتمع، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن هي المنتجة للبشر، فجميع العلماء والمفكرين والمتفوقين يفخرون بأصولهم الريفية، فيجب ألا ينتخب الشعب أي حزب لا يضع المرأة ضمن أجندته الحزبية.
٢. الاهتمام بالبرامج الإعلامية الموجهة للريف بشكل عام، وللمرأة الريفية بشكل خاص، حتى يمكن تقديم البرامج الثقافية لمن في كافة المجالات.
٣. الاهتمام ببرامج محو الأمية للمرأة الريفية، ووضع أجندة ومقترحات زمنية لتلك البرامج.
٤. الاهتمام بمشروع القرية البديلة، وهو مشروع ينبغي تنبيه من قبل الجهات المعنية بالمجتمعات الريفية في مصر. فالببوت ضاقت على أصحابها، والأماكن الزراعية ضاقت على الأيدي العاملة بها، لذا ينبغي الخروج بهم إلى مجتمع موازٍ.
٥. يمكن للرائدات الريفيات حث أبناؤهن وأبناء القرية، وتوعيتهن، بأهمية الانتقال إلى قري موازية وبدء حياة بديلة.
٦. مطلوب مزيد من الاهتمام بالرائدات الريفيات... حيث أن مرتباتهن ضعيفة جداً، كما ليس لديهن أية حقوق خاصة بالتوظيف أو الحوافز أو التأمينات الاجتماعية أو التأمين الصحي.
٧. التأكيد على أهمية الإعلام في توعية المرأة الريفية، للعمل على التنمية البشرية للمجتمع، وأهمية إنتاج مسلسلات تليفزيونية تعمل على توعية المرأة بأهمية التعليم وتحثها عليه.
٨. أهمية أن يتبنى المجلس القومي للمرأة مشروعاً لتنمية المرأة الريفية المعاقاة، ثقافياً وحضارياً وتعليمياً، حيث يمثل المعاقون ما يقرب من ١٠ - ١٢٪ من المجتمع المصري.

٩. لوحظ في الفترات السابقة أن الهيكل الإرشادي والمرشدة الزراعيات في تناقص مستمر، ومن هنا يبرز دور الرائدات الريفيات للمساعدة في العمل، فالتشبيك بين كل الجهات المعنية والوزارات والمجتمع المدني والمجلس القومي للمرأة، أصبح ضرورةً قصوى.

١٠. أهمية الاستفادة من تجربة التنمية الريفية في الهند، التي تم تنفيذها من خلال المنظمة الأفروآسيوية، وتبحث كيفية الاستفادة من القروض التي تقدم للمرأة الريفية.

١١. أهمية وجود قناة تليفزيونية تحت مسمى "مصر الزراعية" لبث ونقل تجارب الرائدات الريفيات، ونماذج السيدات والفتيات المتفوقات في المجتمع، بالإضافة إلى التجارب الناجحة في مجالي المشروعات والقروض المتناهية الصغر.

١٢. ضرورة توحيد وتفعيل الجهود بين مختلف الجهات المعنية، لأن قضية تنمية المرأة الريفية قضية كبيرة وهامة للغاية، ولا تستطيع جهة واحدة القيام بالمهمة وحدها... فكل وزارة من الوزارات تضم عدداً من الإدارات والجمعيات والنوادي ومراكز التدريب الخاصة بالمرأة الريفية، وجميعها تقوم بأداء نفس العمل وبنفس الآلية، مما يتسبب في تكرار الجهود وعدم نجاحها في أغلب الأحيان إلا بنسبٍ ضئيلة.

الخاتمة

وفي النهاية نأمل أن يكون حصاد هذه الندوة التي عقدها المجلس القومي للمرأة، احتفالاً باليوم العالمي للمرأة الريفية محفزاً ومنبهاً لصناع السياسات الاجتماعية والمخططين والباحثين، واثراً لوعيهم وفق قرائن علمية وموضوعية لمزيد من الاهتمام الشامل والمتكامل، لإصلاح أوضاع المرأة الريفية في مصر، باعتبارها أحد ركائز التنمية.. وأن يؤخذ في الاعتبار التجارب الناجحة في العديد من الدول، للاستفادة منها لإنجاح التجربة المصرية في ضوء الظروف والمتغيرات التي تواجه المرأة الريفية وما تواجهه من مشكلات، تتطلب حلولاً سريعةً.



المجلس القومي للمرأة

١٥ ش محمد حافظ متفرع من شارع الثورة - المهندسين - الجيزة

ت: ٣٧٦٠٣٥٢٩-٣٧٦٠٣٥٨١ ف: ٣٧٦٠٣٥٠٨

E-mail: ncw@ncwegypt.com

Website: www.ncwegypt.com